

وبالإضافة الى كل ذلك فان قدرة اسرائيل على منافسة صناعتنا في السوق اللبنانية وفي سائر الاسواق العربية كبيرة لا سيما ان مجمل الصادرات الاسرائيلية تتلقى دعما ماليا من حكومتها يبلغ نحو ٢٥٪ من سعرها ، والصناعة الاسرائيلية اكثر تطورا وارفع انتاجية واكفاً من الناحية التسويقية من الصناعة اللبنانية .

لذلك فالخطر كبير على القطاع الصناعي اللبناني في حال رفع المقاطعة .

**ج - القطاع الزراعي :** ان الخطر المحقق بهذا القطاع اهم ، والاضرار اصبحت واقعة بفرع من اهم فروع ( الحمضيات ) بينما المقاطعة العربية لا تزال رسميا قائمة . والخطر قد يهدد فرع ثان نشيط من هذا القطاع وهو فرع تربية الدواجن وانتاج البيض . وهذا الفرع في حالة متأزمة وهو يشكل العنصر الثالث من حيث الاهمية في صادراتنا الزراعية (٥٥) وصادراته تتجه اساسا نحو الاسواق العربية . وهذا القطاع يعتبر قطاعا نشيطا ومصدرا في الزراعة الاسرائيلية ، ويأتي بالمرتبة ما بين الصادرات الصناعية الاسرائيلية وهو يعاني من بعض الصعوبات في أسواقه التقليدية في أوروبا الغربية وإيطاليا خاصة بسبب سياسة السوق الأوروبية المشتركة (٥٦) . لذلك فليس من المستبعد ان تسعى اسرائيل لبيع هذا الانتاج للدول الغربية .

والان يجب ان نتوقع انه في حال رفع المقاطعة ليس من المستبعد ان تسعى اسرائيل الى التثبير في لبنان : وانها قد لا تحتاج ان تصدر لنا رساميل من اجل ذلك . فسيكون بإمكانها ان تقترض من المصارف الاجنبية التي قد تبقى في بيروت التي تجلب قسما من اموال النفط وان تقيم المشاريع التي تريد مستفيدة من رخص القوى العاملة النسبي . كما انها ستسعى الى استعمال قسم من الرساميل العربية التي تكون قد بقيت في مصارف لبنان لتنميتها وتقويتها وتخفيف اعتمادها على الدعم المالي الخارجي .

واخيرا ليس من المستبعد ان تعمل اسرائيل في حال رفع المقاطعة الى تشغيل العمال اللبنانيين وخاصة اهل الجنوب المكتظ بالسكان والمتاخم للكيان الصهيوني في مشاريعها الزراعية والصناعية والعمرائية كما هي حالة اهالي الاراضي المحتلة ، وبشروط قد تكون مشابهة .

### خلاصة

من مجمل ما سبق يمكننا ان نستنتج ان النمو الاقتصادي الذي اصاب لبنان بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، كان من مسبباته قيام دولة اسرائيل وما نتج عن هذا من انفراد لبنان في دور الوسيط بين الغرب وقسم من المشرق العربي . ان هذا النمو قد اصبغ مهددا بسبب الجوانب الاقتصادية لسياسة اسرائيل الاستعمارية بالإضافة الى جوانبها العسكرية والاحتلالية .

وان لبنان قد بدأ يتضرر نتيجة لبدائيات خرق اسرائيل لطوق المقاطعة الاقتصادية العربية ، ولهجوم اسرائيل الاقتصادي على لبنان في أوروبا وأفريقيا . ولن يصد هذا الهجوم ويعيد ويقوي احكام الطوق المقاطعة الا مزيد من قوة الصمود والمجاهبة في الموقف العربي .

لذلك فمن مصلحة الاغلبية الساحقة من اللبنانيين بمختلف آرائهم السياسية وانتماءاتهم الطائفية والطبقية وبمعكس ما يعتقد قطاع شعبي واسع ، فمن مصلحتنا ان يكون الموقف العربي تجاه اسرائيل قويا ومتناميا وان يتحسن ميزان القوى الحالي لصالح العربي . والا فليست اراضي ومياه جنوب لبنان فقط مهددة بل ان اقتصاده مهدد بالدمار والافلاس والتبعية والابتلاع من قبل اسرائيل .